# التقرير السنوي الخامس عشر

# لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان

## بموجب المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان

## 2023

الفهرس

تقديم: ..... 4

تمهيد: ..... 6

أولاً: انتخاب المكتب التنفيذي للجنة ..... 8

ثانياً: عضوية اللجنة ..... 8

ثالثاً: وضعية الدول العربية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان ..... 9

رابعاً: تغيير مسمى لجنة حقوق الإنسان العربية إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان .....10

خامساً: حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف إلى اللجنة .....10

سادساً: دورات مناقشة لجنة حقوق الإنسان العربية للتقارير الأولية والدورية.....11

أ. الدورة الحادية والعشرون لمناقشة التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية:.....12

ب. الدورة الثانية والعشرون لمناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة العربية السعودية: .....13

سابعاً: البيانات التي أصدرتها اللجنة .....16

ثامناً: أنشطة لجنة حقوق الإنسان العربية .....16

تاسعاً: مشاركات لجنة حقوق الإنسان العربية.....25

الخاتمة .....29

الملاحق: .....32

ملحق رقم (1) الخاص بقائمة بأسماء أعضاء اللجنة والدول التي يحملون جنسيتها وتاريخ انتخابهم ومدد ولايتهم .....33

ملحق رقم (2) الخاص بقائمة الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتاريخ انضمامها/ أو مصادقتها عليه حتى نهاية عام 2023. .....35

ملحق رقم (3) الخاص بأسماء الدول العربية التي لم تصادق /أو تنضم الى الميثاق العربي لحقوق الإنسان. .....37

ملحق رقم (4) الخاص بحالة تقديم التقارير من الدول الأطراف في الميثاق العربي. 38.

ملحق رقم (5) الخاص بتقرير الملاحظات والتوصيات الختامية للجنة على التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية.....43

ملحق رقم (6) بيان اللجنة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2023/3/8.....57

ملحق رقم (7) بيان اللجنة بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان 2023/3/16.....59

ملحق رقم (8) بيان اللجنة حول القصف والحصار الكامل لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية .....61

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

تنفيذاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الثامنة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، التي تقرر إحالة لجنة حقوق الإنسان العربية تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام، تقدم اللجنة تقريرها الخامس عشر الذي يستعرض ملاحظات وتوصيات برزت للجنة نتاج عملها على مدار عام 2023 والذي انصب أصلا على مناقشة تقارير الدول الأطراف، وما اتصل بذلك من أنشطة يستعرضها التقرير في باب مخصص.

عقدت اللجنة على مدار العام دورتين لمناقشة التقارير المقدمة من الدول الأطراف، بجانب أنشطة ترتبط بتنفيذ غايات الميثاق ولفائدة الدول الأعضاء على المستوى الوطني، ولفائدة منظومة العمل العربي المشترك على المستوى الإقليمي، ولتحقيق التكامل مع المنظومة الدولية.

خلال العام 2023، وفقاً لنص المادة الثامنة والأربعين منه، عقدت اللجنة دورتين لمناقشة تقارير الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ الأولى لاستعراض التقرير المُجمّع الدوري الأول والثاني المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية، والثانية لاستعراض التقرير الدوري الأول المقدم من المملكة العربية السعودية، إضافة لعقد اجتماعين لأعضاء اللجنة على هامش هاتين الدورتين واجتماع ثالث لانتخاب مكتب اللجنة.

وشهد العام انضمام دولتين جدد للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ليصبح عدد الدول الأطراف 18 دولة طرف، ويستمر تحدي عدم انضمام 4 دول عربية إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وتواصل اللجنة الحوار المباشر مع الدول الغير مصادقة على الميثاق من أجل حثهم على التصديق، ويأتي هذا الجهد بالتوازي مع ما تقوم به الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من حث الدول على التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. ونرى نتاج هذا الجهد المشترك داخل الدول الغير منضمة بعد، ونتوقع أن يشهد عام 2024 زيادة جديدة في عدد الدول المصادقة على الميثاق.

كما شهد العام تنشيطا لشراكات وطنية وإقليمية ودولية لفائدة غايات الميثاق، وتواصل اللجنة انفتاحها على تقديم الدعم الفني لكافة الدول العربية بمختلف أشكاله وهو ما تعمل اللجنة على التنسيق له مع عدد من الجهات الوطنية والإقليمية والدولية لعام 2024.

على صعيدنا الإقليمي يظل دور اللجنة جزء لم ولن ينتج ويحقق غايته إلا في إطاره الرئيسي من النظام العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية، وتكامل النظام العربي لحقوق الإنسان هو ما يدفع اللجنة لتحقيق التشابك والتكامل مع النظام الدولي، بما يحافظ على الخصوصية العربية ويؤكد على أن حقوق الإنسان عالمية غير قابلة للتجزئة، وهو ما يبرز كغاية للميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ويبرز هذا النتاج تراكم جهود متواصلة للجنة على مدار 15 عاما، ويحفزنا هذا التراكم لمزيد من الجهد في المستقبل بشكل يستوعب ما تراكم لدينا ويهضمه ويعيد استخدامه بما يتوافق مع المؤشرات التي اتضحت على مدار هذه الأعوام، لتنقيح الأدوات وانتخاب الأفكار بما يتناسب مع الواقع وما اتضح من التجربة.

ويحل في عام 2024 الذكرى 20 على اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم 270 الدورة العادية 16 بتاريخ 2004/5/23، وفي إطار هذه الذكرى ندعو كافة الدول الأعضاء لإحياء هذه الذكرى بمزيد من الجهود التعريفية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، ومواصلة الجهود الإقليمية من أجل تحقيق غاياته.

والله الموفق والمستعان،

المستشار/ جابر صالح المري

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

تمهيد:

تتشرف لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) أن تقدم التقرير السنوي الخامس عشر الذي يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها على تقارير الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، علاوة على أنشطتها وفعالياتها المختلفة خلال عام 2023 إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية رقم (161)، وذلك وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الثامنة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان من قبل مجلس الجامعة على مستوى القمة في قراره رقم (ق.ف/270) في الدورة العادية رقم (16) بتاريخ 2004/5/23، ودخل الميثاق حيز النفاذ بتاريخ 2008/3/16 بعد مصادقة سبع دول عربية عليه وفقاً لأحكام المادة التاسعة والأربعون من الميثاق العربي، وتم اعتماد هذا التاريخ بوصفه يوماً عربياً لحقوق الإنسان، وقد بلغ عدد الدول الأطراف في الميثاق العربي حتى تاريخه ثمانية عشر دولة عربية.

أُنشئت لجنة حقوق الإنسان العربية عام 2009 كآلية تعاهدية للميثاق العربي للنظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق، وبيان التقدم المحرز للتمتع بها، وإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات الواجب اتخاذها طبقا لأهداف الميثاق. وعلى كل دولة طرف في الميثاق، وفقاً للمادة الثامنة والأربعين منه، تقديم أول تقرير لها إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ، ثم تقريراً دورياً كل ثلاثة أعوام، ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق.

تتألف اللجنة من سبعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة، يعملون بصفتهم الشخصية بكل تجرد ونزاهة، وتنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق العربي بالاقتراع السري، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف في الميثاق، ويجوز إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط، مع مراعاة مبدأ التداول. علماً بأن أعضاء اللجنة يُنتخبون لمدة أربع سنوات على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويُحدّدون عن طريق القرعة.

تقدر لجنة حقوق الإنسان العربية ما حظيت به من اهتمام من الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال السنوات الماضية، وهو ما أسهم في مساعدتها على تحقيق مقاصدها والاضطلاع بدورها في احترام وتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.

ويستعرض التقرير خلال بنوده التسعة انتخاب المكتب التنفيذي للجنة الذي تم في شهر إبريل 2023، وعضوية اللجنة بعد اجتماع الدول الأطراف في الميثاق لانتخاب ثلاثة أعضاء للمقاعد الثلاثة التي شغرت في أكتوبر 2023، ووضعية الدول الأطراف وفق المستجدات بانظمام دولتين جدد، وما تم من تصديقات على تغيير مسمى اللجنة بتعديل نص المادة 45 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما يستعرض التقرير في البند الخامس حالة تقديم التقارير من قبل الدول الأطراف والتي يتضح معها التقارير المتأخرة عن موعد تقديمها سواء تلك التقارير الأولى أو التقارير الدورية، ويلي ذلك استعراض للدورات التي عقدتها اللجنة لمناقشة التقارير خلال العام، ثم ينجمع التقرير البيانات الصادرة عن اللجنة خلال العام، ويلحق ذلك بيان بالأنشطة التي أعدتها اللجنة ثم بيان بمشاركاتها في مختلف الأنشطة على المستوى الإقليمي والدولي.

**أولاً: انتخاب المكتب التنفيذي للجنة**

- تمَّ انتخاب المستشار جابر المري رئيساً للجنة والمستشار عبد الرحمن الشبرقي نائباً للرئيس في اجتماع اللجنة التاسع والخمسين بتاريخ 2023/4/30 إعمالا لأحكام الفقرة السابعة من المادة الخامسة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمادة الرابعة من النظام الداخلي للجنة.

وتمتد ولاية الرئيس ونائب الرئيس لولاية مدتها عامين تنتهي في 2025/4/29؛ وذلك إعمالاً لنص الفقرة السابعة من المادة الخامسة والأربعين من الميثاق العربي والتي تنص على أن اللجنة تضع ضوابط عملها وأسلوب ودورية اجتماعاتها، وأنَّها تنتخب الرئيس لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة.

**ثانياً: عضوية اللجنة**

- عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 2023/10/2 اجتماعاً لممثلي الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان لانتخاب "ثلاث" أعضاء لشغل المقاعد التي شغرت في عضوية لجنة حقوق الانسان العربية إثر انتهاء ولاية ثلاثة أعضاء في اللجنة. وجرى الاجتماع برئاسة سعادة السفير/ عبد الله بن ناصر الرحبي- المندوب الدائم لسلطنة عمان بتزكية كافة الحضور، علماً بأن هذا الإجتماع شارك فيه ممثلي (18) دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو ما يعطي دلالة واضحة على أهمية اللجنة ودورها ومكانتها ومصداقيتها التي تشكلت خلال السنوات الماضية لدى الدول الأطراف.

وقد أسفر الاجتماع عن انتخاب كل من المستشار/ مجدي حردان (دولة فلسطين) والبروفيسور/ يعيش تمام الشوقي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) والعميد/ محمد الشحي (دولة الإمارات العربية المتحدة). وبدأت ولايتهم كأعضاء في لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وبصفتهم الشخصية ابتداء من تاريخ 2023/10/2 وتنتهي في 2027/10/1. ويرد في الملحق رقم (1) قائمة بأسماء أعضاء اللجنة والدول التي يحملون جنسيتها وتاريخ انتخابهم ومدد ولايتهم.

**ثالثاً: وضعية الدول العربية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان**

عدد الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان ثمانية عشر دولة عربية. ويرد في الملحق رقم (2) قائمة الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتاريخ انضمامها/ أو مصادقتها عليه حتى نهاية عام 2023.

وإذ تثمن اللجنة هذا التوجه فإنها تعيد التأكيد على التوصيات المتكررة التي أصدرها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في جميع دوراته العادية بشأن ضرورة أن تصبح جميع الدول العربية أطرافاً في الميثاق؛[1] إذ لا تزال هناك أربعة دول عربية غير مصادقة على الميثاق العربي لحقوق الانسان. ويرد في الملحق رقم (3) أسماء الدول العربية التي لم تصادق /أو تنضم الى الميثاق لغاية تاريخه.

وتود اللجنة في هذا الإطار أن تؤكد مجدداً على ضرورة قيام كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الجامعة والدول الأطراف بالميثاق العربي والبرلمان العربي وكافة أصحاب المصلحة بمواصلة تشجيع الدول العربية غير الأطراف في الميثاق على المصادقة / أو الانضمام إليه.

[1] تتكرر توصيات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ دورته العادية رقم (143) في شهر مارس 2015 حتى الوقت الحالي عام 2022 بشأن حث الدول العربية على ضرورة المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

**رابعاً: تغيير مسمى لجنة حقوق الإنسان العربية إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان**

بتاريخ 2021/3/3 قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري اعتماد القرار الصادر عن "اجتماع الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان المخصص للنظر في مقترح تعديل مسمى "لجنة حقوق الإنسان العربية" إلى "لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

الدول العربية الأطراف التي أودعت صك المصادقة على تغيير مسمى اللجنة هم: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية. وسوف يتم اعتماد مسمى اللجنة الجديد بعد إيداع صك التصديق على تعديله من ثلثي الدول الأطراف في الميثاق.

**خامساً: حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف إلى اللجنة**

طبقاً لأحكام المادة الثامنة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تلتزم كل دولة طرف بتقديم التقرير الأول إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق العربي حيز التنفيذ بالنسبة لها، وتقريراً دوريا كل ثلاثة أعوام؛ توضح فيه التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، وبيان التقدم المحرز للتمتع بها.

وبحلول نهاية عام 2023، لا تزال هناك دول لم تقدم تقاريرها الوطنية الأولى إلى اللجنة، وهي: الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ودولة ليبيا والجمهورية اليمنية.

وفيما يخص موعد تقديم التقارير الدورية من قبل الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تشير اللجنة إلى أن موعد تقديم الجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان لتقريرهما الدوري الأول كان عام 2018، بينما كان موعد تقديم التقرير الدوري الثاني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عام 2019، وكان موعد تقديم التقرير الدوري الثاني لكل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 2022، كما يستحق العام 2024 تقديم التقرير الدوري الثالث لدولة قطر والتقرير الدوري الثاني لدولة الكويت.

وتشكر اللجنة كافة الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي قدمت تقريرها الأول والدوري وفقاً لأحكام المادة الثامنة والأربعين منه. كما تدعو الدول الأطراف المتأخرة في تقديم تقاريرها الأولية أو الدورية حتى تاريخه إلى الإسراع في تقديم هذه التقارير في أقرب وقت؛ تنفيذاً لالتزاماتها بموجب أحكام الميثاق العربي. علماً بأن اللجنة قد خاطبت مرات عديدة الدول من أجل تقديم تقاريرها إعمالاً لأحكام الميثاق، ودرجت على تضمين ملاحظاتها وتوصياتها الختامية الموجهة إلى تقارير الدول الأولية والدورية نصاً خاصاً بموعد تقديم التقرير القادم. كما درجت على طرح هذا الأمر أمام اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتي بدورها ترفعه لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري كتوصية لحث الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. ويرد في الملحق رقم (4) حالة تقديم التقارير من الدول الأطراف بالميثاق.

هذا وقد كان مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قد دعا في توصياته المتكررة في دوراته العادية منذ الدورة رقم (143) في شهر مارس 2015 إلى ضرورة وفاء الدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان بتقديم تقاريرها الأولية والدورية في الآجال المحددة بموجب أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

**سادساً: دورات مناقشة لجنة حقوق الإنسان العربية للتقارير الأولية والدورية**

عقدت لجنة حقوق الإنسان العربية خلال عام 2023 دورتين؛ الدورة الحادية والعشرون لمناقشة التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 30-2023/1/31 والدورة الثانية والعشرون لمناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة العربية السعودية بتاريخ 25-2023/12/26.

كما اعتمدت اللجنة الملاحظات والتوصيات الختامية عن الدورة الحادية والعشرون لمناقشة التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية في 2023/3/15. ومن المنتظر اعتماد الملاحظات والتوصيات الختامية على التقرير الأول للمملكة العربية السعودية في فبراير 2024.

**أ. الدورة الحادية والعشرون لمناقشة التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية:**

- ناقشت اللجنة خلال يومي 30-2023/1/31 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة المستشار/ جابر المري (رئيس اللجنة)، ومشاركة كل من السفيرة/ نادية جفون (نائبة رئيس اللجنة) والمستشار/ عبد الرحمن الشبرقي (عضو اللجنة) والدكتورة/ رضا مراد (عضوة اللجنة) والمستشارة/ آمنة المهيري (عضوة اللجنة) والمستشار (مجدي حردان (عضو اللجنة)، وتعذر مشاركة المستشار/ محمد خالد الضاحي (عضو اللجنة) نظراً لظروف صحية. وقد جرت وقائع المناقشة مع رئيسة وفد المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة سعادة رغد السقا مديرة إدارة حقوق الإنسان والأمن الإنساني بوزارة الخارجية والمغتربين الأردنية، وعضوية ممثلين عن مجلس الدولة والجهات الحكومية ذات الصلة.

شهدت جلسة افتتاح أعمال الدورة الحادية والعشرون تقديم كلمات أدلى بها سعادة المستشار/ جابر المري (رئيس اللجنة)، وسعادة رغد السقا (رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية) ومعالي السفيرة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة (الأمين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية)، وسعادة المستشار/ سلطان الجمالي (المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية) كلمة السيد/ فالح بن غازي السعدون (رئيس قسم الرصد والمتابعة بمكتب حقوق الانسان بمجلس التعاون لدول الخليج العربية)،

وكانت اللجنة قد توافقت على سعادة المستشارة/ آمنة المهيري (عضو اللجنة) مقرراً لتقرير المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تيسير عملية استعراض تقرير الدولة الطرف وفقاً لألية عملها في النظر بتقارير الدول الأطراف، بما في ذلك وضع قائمة بالقضايا أو المسائل التي يتعين إحالتها إلى الدولة موضع الاستعراض قبل المناقشة؛ وذلك لتمكينها من الاستعداد وتقديم المعلومات التكميلية والإضافية، ومن ثم إقامة الحوار التفاعلي معها حول نقاط محددة، وكذلك لمتابعة تنفيذ الملاحظات والتوصيات الختامية مع الجهات المعنية في الدولة الطرف.

وقام أعضاء اللجنة على مدار يومي المناقشة بإبداء تساؤلاتهم وملاحظاتهم وتعليقاتهم على التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث من خلال الحوار التفاعلي مع وفد الدولة الطرف. كما قام أعضاء وفد المملكة الاردنية بالرد على تساؤلات وملاحظات وتعليقات أعضاء اللجنة.

- تلقت اللجنة تقرير ظل من المركز الوطني لحقوق الإنسان، وذلك في إطار الخطوط الاسترشادية التي وضعتها اللجنة لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان في عملية تقديم تقاريرها. وتعرب اللجنة عن تقديرها لما تلقته من معلومات كتابية وشفاهية، وهو ما ساعد على توجيه عدد من التساؤلات إلى وفد الدولة الطرف أثناء الحوار التفاعلي وتسجيل جملة من الملاحظات والتوصيات.

- تم إرسال مشروع الملاحظات والتوصيات الختامية على التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية إلى المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 2023/3/6.

- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان العربية الملاحظات والتوصيات الختامية على التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2023/5/3 (ملحق رقم 5).

- علماً بأن اللجنة قد نشرت الملاحظات والتوصيات الختامية على التقرير المجمع الثاني والثالث المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية على صفحتها الإلكترونية على موقع جامعة الدول العربية.

**ب. الدورة الثانية والعشرون لمناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة العربية السعودية:**

- عقدت لجنة حقوق الإنسان العربية دورتها الثانية والعشرون والتي خصصت لمناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة العربية السعودية، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 25-2023/12/26.

- التأمت الدورة الثانية والعشرون برئاسة المستشار جابر المري- رئيس اللجنة، ومشاركة كل من المستشار/ عبد الرحمن الشبرقي (نائب رئيس اللجنة) والسفيرة/ نادية جفون (عضوة اللجنة) والدكتورة/ رضا مراد (عضوة اللجنة) والعميد/ محمد الشحي (عضو اللجنة) والبروفيسور/ يعيش تمام (عضو اللجنة)، وقد تعذر مشاركة المستشار/ مجدي حردان (عضو اللجنة) نظراً للظروف الراهنة في دولة فلسطين. وتنحى المستشار/ عبد الرحمن الشبرقي عن مناقشة تقرير المملكة العربية السعودية تأكيدا للحياد حيث أنه سعودي الجنسية.

- ترأست وفد المملكة العربية السعودية معالي الدكتورة/ هلا بنت مزيد التويجري- رئيسة هيئة حقوق الإنسان، ووفداً رفيع المستوى ضم كل من المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية، وممثلين عن وزارات ( الداخلية، والعدل، والتعليم، والثقافة، والصحة، والإعلام، والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، والموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية)، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، والهيئة العامة للإحصاء، ومركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية، والنيابة العامة، هذا إلى جانب عدد من الدبلوماسين بسفارة السعودية بالقاهرة.

- شهدت الجلسة الافتتاحية حضور رفيع المستوى، حيث ألقت خلالها معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، كلمة أكدت فيها ما يوليه معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، من حرص على مزيد دعم لجهود لجنة حقوق الإنسان العربية الرامية لتعزيز إشعاعها بين آليات المعاهدات الدولية وضرورة تضافر الجهود وتكثيف العمل والتنسيق والبذل من أجل ترسيخ مكانتها ودورها المحوري في منظومة حقوق الإنسان العربية.

كما شهدت الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من معالي السيد عادل بن عبد الرحمن العسومي- رئيس البرلمان العربي، سعادة البروفيسورة/ نورة بنت زيد الرشود- المديرة التنفيذية لأمانة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، معالي المستشار/ سلطان ناصر السويدي- الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معالي السفيرة/ مشيرة خطاب – رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية، سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمالي- الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية.

- عُقد في سياق أعمال الدورة اجتماع مع ممثلي منظمات المجتمع المدني (ثلاث منظمات) لاستعراض ما تضمنته تقارير الظل التي قدمتها أحد المنظمات للجنة، فضلاً عن النظر في مقترحاتها وشواغلها بشأن وضع حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية وسبل مزيد تعزيزها.

- عُقد مؤتمر صحفي في ختام الدورة بين رئيس اللجنة ورئيسة الوفد السعودي، تم خلاله إحاطة مندوبي وسائل الإعلام لدى جامعة الدول العربية بأبرز مضامين الدورة واستعراض التدابير التي اتخذتها المملكة من أجل تعزيز منظومة حقوق الإنسان، فضلاً عن بيان دور لجنة حقوق الإنسان العربية في متابعة تنفيذ التوصيات التي تصدر عنها بشأن مختلف التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وحرصها على تقديم الدعم للدول العربية في مجالات كتابة تقارير حقوق الإنسان وضوابط إعدادها.

- ستقوم اللجنة في غضون أسبوعين بتحرير مشروع التوصيات الختامية الصادرة عن الدورة وأهم الملاحظات بشأن التقرير وأبرز ما تمّ تناوله خلال الحوار التفاعلي مع مختلف الأطراف، وسيرسل هذا المشروع إلى الجانب السعودي على أن يتم مناقشة مضامينه بين اللجنة والدولة الطرف خلال شهر واحد قبل أن يتم اعتماده رسمياً من قبل اللجنة وينشر على موقعها.

- يشار إلى أن اللجنة قد تلقت تقارير ظل من جمعية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في إطار الخطوط الاسترشادية التي وضعتها اللجنة لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان في عملية تقديم تقاريرها. وهو أمر محل تقدير اللجنة لما تلقته من معلومات كتابية وشفاهية من تلك المنظمات غير الحكومية، وهو ما ساعد على توجيه عدد من التساؤلات إلى وفد الدولة الطرف أثناء الحوار التفاعلي، وكذلك في تسجيل جملة من الملاحظات والتوصيات.

**سابعاً: البيانات التي أصدرتها اللجنة**

- أصدرت اللجنة بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2023/3/8. (صورة البيان مرفق رقم 6).
- أصدرت اللجنة بيان بمناسبة اليوم العربي لحقوق الانسان 2023/3/16. (صورة البيان مرفق رقم 7).
- أصدرت اللجنة بيان حول القصف والحصار الكامل لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية 2023/10/15 (صورة البيان مرفق رقم 8).

**ثامناً: أنشطة لجنة حقوق الإنسان العربية**

1. زيارة المملكة الأردنية الهاشمية قبل مناقشة التقرير المجمع الثاني والثالث

زار وفد لجنة حقوق الإنسان العربية المملكة الأردنية الهاشمية يومي 17و18 كانون الثاني/ يناير 2023 في إطار التهيئة لمناقشة التقرير الدوري التجميعي الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية. وضم وفد اللجنة سعادة المستشار جابر المري رئيس اللجنة وسعادة السفيرة نادية جفون عضوة اللجنة وسعادة السيد خليل إبراهيم كاظم حمداني خبير اللجنة.

تضمن اليوم الأول لزيارة لجنة الميثاق للمملكة الأردنية الهاشمية اللقاء بأعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الأنسان حيث كان باستقبال الوفد معالي السفيرة رغد السقا رئيسة اللجنة التي رحبت بالوفد وقدمت عرضا عاما عن التزام الأردن في الانخراط بمنظومات حقوق الانسان الدولية والإقليمية. ثم قدم السيدات والسادة أعضاء اللجنة الدائمة عرضاً عاما عن أبرز التحديثات في مجال عمل الجهات التي يمثلونها وهي كل من (المنسق العام الحكومي لحقوق الانسان، المركز الوطني لحقوق الانسان، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وزارة العمل، المركز الوطني لشؤون الاسرة، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دائرة قاضي القضاة، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة الاتصال الحكومي، وزارة العدل ودائرة المخابرات العامة.

كما تضمن أعمال زيارة اللجنة في يومها الأول زيارة وزارة التنمية الاجتماعية حيث استقبال وفد اللجنة معالي السيدة وفاء بني مصطفى وزيرة التنمية الاجتماعية واستمع وفد اللجنة لعرض معاليها عن الرسالة التي تضطلع بها الوزارة المتمثلة بالارتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي وتطوير السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة لتنمية المجتمع، وتحسين نوعية حياة أفراده، وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وترسيخ عملية التنمية المستدامة القائمة على مبدأ المساءلة والمشاركة. كذلك استعرضت معالي الوزيرة جهود الحكومة الأردنية استرشادا بتوجيهات صاحب الجلالة لتمكين المرأة وتعزيز مكانتها والاهتمام بالطفل حيث سُن قانون خاص به مؤخراَ. وفي ختام الزيارة قدم السيد رئيس اللجنة شكره وتقديره لمعالي الوزيرة.

استأنف وفد لجنة حقوق الانسان العربية لقاءاته لليوم الثاني من زيارتها 2023/1/18، إذ استهلت لقاءاتها مع لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في مجلس النواب الأردني وكان باستقبال الوفد السيد رئيس اللجنة وعدد من أعضاء اللجنة إضافة إلى عدد من النواب من اللجان الأخرى (كلجنة المرأة ولجنة التعليم ولجنة العشائر) واستعرض السادة النواب الإطار القانوني لحقوق الإنسان في المملكة وأشاروا إلى بعض الثغرات التي يعمل السادة النواب على العمل عليها وصولاً إلى منظومة قانونية تتماشى مع المعايير الدولية. ومن جانبه شكر السيد رئيس لجنة الميثاق مجلس النواب الأردني وأشار إلى أن الأردن لطالما كان سبّاقا الى ترصين منظومته القانونية والانضمام الى الصكوك الدولية والإقليمية بما فيها الميثاق العربي لحقوق الانسان.

كما تضمن اليوم الثانى زيارة وفد لجنة حقوق الانسان العربية إلى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث استقبل وفد اللجنة أمين عام المجلس الدكتور مهند العزة وتضمن عرضا قدمه أمين عام المجلس حول تطور الإطار القانوني والمؤسساتي لملف الإعاقة والتقدم الذي أحرزته المملكة في ملف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي عكس قوة الإرادة السياسية في الأردن، للمضي في إعادة تأطير قضايا الإعاقة لتغدو ضمن سياق حقوقي وشمولي يلزم كل مؤسسة وجهة الاضطلاع بدورها في تضمين برامجها وخدماتها متطلبات إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة وصولهم وحصولهم على الخدمات.

وقام وفد لجنة حقوق الإنسان العربية بزيارة المجلس الوطني لشؤون الأسرة /إدارة حماية الأسرة مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني حيث استقبل الوفد أمين عام المجلس الدكتور محمد مقدادي وعرض الجهود المبذولة لتعزيز منظومة الحماية من العنف، واستعرض قانون حقوق الطفل الذي كان آخر أبرز ثمرات تلك الجهود، بالإضافة إلى قانون الحماية من العنف لسنة 2017، وغيرها من القوانين والسياسات والبرامج والخطط الهادفة إلى تحقيق استقرار الأسرة، وإيجاد بيئات سليمة وخالية من العنف وجرى الاجتماع بحضور عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

ثم قامت اللجنة بزيارة المركز الوطني لحقوق الإنسان حيث كانت باستقبالها سعادة الأستاذة سمر الحاج حسن رئيسة مجلس الأمناء التي قدمت عرضا عن مهام وموقع المركز ضمن منظومة حقوق الإنسان الوطنية وجرى الحديث أيضا حول إنجاز تقرير الظل الذي أعده المركز.

اختتمت لجنة حقوق الإنسان العربية زيارتها في المملكة الأردنية الهاشمية بزيارة وحدة الإتجار بالبشر بمديرية الأمن العام حيث قدم السيد مديرها عرضا عن جهود الوحدة في مجال مكافحة الاتجار وأشار إلى قانون الإتجار بالبشر هو التأطير القانوني لهذه الظاهرة والتي تتنوع اشكالها.

في ختام الزيارة شكر رئيس الوفد اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في وزارة الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية وأوضح أن برنامج الزيارة المكثف ساهم بدرجة كبيرة في تكوين صورة عن جهود المملكة لتعزيز حقوق الإنسان رغم التحديات المتعلقة بالموارد وضغط اللاجئيين من البلدان المجاورة.

2. لقاء معالي رئيس مجلس النواب بالمملكة المغربية

استقبل رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي، يوم 2/22/ 2023 بمقر المجلس في الرباط، المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية بجامعة الدول العربية والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة مشاركتهم في أشغال الدورة العادية الـ 51 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بمدينة الصخيرات.

في بداية اللقاء، شكر المستشار جابر المري، رئيس مجلس النواب على حفاوة الاستقبال، وقدم عرضا حول لجنة حقوق الإنسان العربية واختصاصاتها، أوضح أن زيارته والوفد المرافق له ولقاءاتهم المؤسساتية، تندرج في إطار فتح نقاش صريح وبناء حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان .وأضاف أن احتضان المملكة المغربية لدورة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان يبرز عنايتها واهتمامها بملف حقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا، وأن اللقاء مع رئيس مجلس النواب يندرج في هذا الإطار من أجل الاقتراب أكثر من مما تبذله المملكة من جهد في هذا المجال.

من جهته شكر السيد راشيد الطالبي العلمي، المستشار جابر المري والوفد المرافق له، على الزيارة واستعرض التطور والمكتسبات التي حققتها المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحريات خلال عقدين الأخيرين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. كما أبرز مسطرة التشريع، واختصاصات ودور مجلس النواب ومختلف هياكله في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وكذا تقييم السياسيات العمومية ذات الصلة، ودراسة ومناقشة تقارير مؤسسات الحكامة وفق الضوابط الدستورية .

وذكر السيد الطالبي العلمي بالمكتسبات التي حققها المجلس خلال العقد الأخير، مما مكنه من تبوء مكانة متميزة في العديد من الهيئات والمنظمات البرلمانية القارية والجهوية والدولية، معربا عن استعداد مجلس النواب للتواصل وللحوار الدائم وكذا تقاسم تجربته مع مختلف المؤسسات والهيئات واللجان وتعزيز الاستفادة منها خاصة في مجال حقوق الإنسان.

3. <u>لقاء معالي وزير العدل بالمملكة المغربية</u>

استقبل يوم 2023/2/22 صاحب المعالي عبد اللطيف وهبي وزير العدل بالمملكة المغربية سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق)، وذلك بديوان وزارة العدل بالرباط. وشمل اللقاء المطول نقاشات حول أهم الشواغل العربية ومستجدات قضايا حقوق الإنسان والتجارب ذات الأثر الإيجابي. من بين ما استعرضه معالي وزير العدل بالمملكة المغربية جهود المملكة في استحداث والتوسع في

العقوبات البديلة، كما شمل عرض رئيس لجنة الميثاق أبرز التجارب التي تتابعها اللجنة خلال عملية استعراض تقارير الدول، وتضمنت النقاشات الحديث عن جهود المملكة في إتمام إجراءات التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. واختُتِم اللقاء بتبادل الجانبين عدد من الإصدارات شملت تقارير ودراسات على أن يستمر التواصل البناء بين الجانبين من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان إقليميًا ووطنيًا.

4. لقاء رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية

استقبالت سعادة السفيرة آمنة بو عياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية لسعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) بمقر المجلس الوطني في الرباط بتاريخ 2023/2/22. حيث تناول اجتماع رئيس لجنة الميثاق مع رئيسة المجلس الوطني نقاشات حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حث الدول على الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان وإسهامات المؤسسات الوطنية في إثراء الفضاء الإقليمي والدولي لحقوق الإنسان بجانب المستوى الوطني. كما وجه رئيس لجنة الميثاق التهنئة لرئيسة المجلس الوطني بالمملكة المغربية على نجاح منتدى الرباط العالمي لحقوق الإنسان وأشاد بما تضمنته وثيقته الختامية.

5. لقاء عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسي بالمملكة المغربية

زار يوم 2023/2/22 سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بعاصمة المملكة المغربية، حيث اجتمع بسعادة الأستاذ الدكتور عز الدين غفران عميد الكلية، وتناولا في حديث مطول القانون الدولي لحقوق الإنسان بين الواقع الأكاديمي والتطبيقي، وخرج الاجتماع عن عدد من الأفكار التي يمكن تطبيقها خلال الفترة المقبلة بالتنسيق بين الجانبين مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل تعميق الاستفادة بمزيد من الدمج بين الأكاديميا والواقع العملي. وأهدى الطرفان بعضهما البعض عدد من الدراسات والإصدارات المطبوعة ودروع شعارات الجانبين.

6. لقاء سعادة سفير المملكة المغربية لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

استقبل يوم 12 /6/ 2023 سعادة السفير أحمد التازي سفير المملكة المغربية لدى جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية- لجنة الميثاق- بمقر السفارة المغربية بالقاهرة. تضمن اللقاء نقاشات حول جهود المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان في الإطار الدولي والإقليمي والوطني؛ خاصة في إطار آليات العمل العربي المشترك. كما تضمنت النقاشات جهود لجنة حقوق الإنسان العربية - لجنة الميثاق -كآلية تعاقدية تمارس عملها لأكثر من عقد.

7. لقاء سعادة سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

استقبل السفير عبد الحميد شبيرة سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم لدى الجامعة الدول العربية يوم 12 /2023/6 سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية- لجنة الميثاق- بمقر السفارة الجزائرية بالقاهرة. تناول اللقاء عدد من شواغل ملف حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي وأهمية مساهمات الآليات العربية في هذا الإطار. تأتي هذه الزيارة في سياق تواصل وتنسيق لجنة حقوق الإنسان العربية- لجنة الميثاق- مع الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

8. لقاء سعادة سفير الجمهورية اللبنانية لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

التقى يوم 6 /2023/7 سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) بسعادة السفير علي الحلبي سفير الجمهورية اللبنانية والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية، وذلك بمقر السفارة بالقاهرة. تناول اللقاء عدد من شواغل ملف حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي وأهمية مساهمات الآليات العربية في هذا الإطار.

تأتي هذه الزيارة في سياق تواصل وتنسيق لجنة حقوق الإنسان العربية- لجنة الميثاق- مع الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

9. لقاء سعادة السفير المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية

قام المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية - لجنة الميثاق يوم الأحد 2023/7/30 بزيارة لسعادة السفير عبد العزيز بن عبد الله المطر لتهنئة سيادته بمناسبة توليه مهام المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية، وسلمه الدرع التذكاري للجنة الميثاق تخليدا لهذه الزيارة. وتناول اللقاء مناقشة العديد من شواغل العمل العربي المشترك وسبل تنفيذ غايات الميثاق العربي لحقوق الإنسان. كما قام رئيس اللجنة بإحاطة سعادة المندوب الدائم بالإجراءات المزمع اتخاذها تمهيدا لمناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة العربية السعودية الذي ورد إلى اللجنة.

10. لقاء سعادة سفير الجمهورية االعربية السورية لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

قام المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) يوم 2023/7/31 بزيارة لسفارة الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، حيث التقى بسعادة السفير حسام الدين آلا المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية. ودار الحديث عن جهود لجنة الميثاق في متابعة التزامات الدول المترتبة على انضمامها للميثاق العربي لحقوق الإنسان. كما تناولا الحديث عن الدورات التدريبية التي تهدف إلى بناء القدرات في مجال إعداد التقارير المزمع تقديمها إلى اللجنة.

11. لقاء سعادة بسعادة السفير رئيس دائرة الشؤون العالمية بوزارة الخارجية بسلطنة عمان

اجتمع سعادة المستشار جابر المري -رئيس لجنة الميثاق بسعادة السفير الشيخ حميد بن علي المعني -رئيس دائرة الشؤون العالمية بوزارة الخارجية بسلطنة عمان يوم الثلاثاء 2023/9/12، على هامش أعمال الملتقى الخليجي لمؤسسات حقوق الإنسان، حيث تناول الاجتماع متابعة لجنة الميثاق لتنفيذ الدول للالتزامات المترتبة على انضمامها للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ودور اللجنة في بناء القدرات في مجال إعداد التقارير المزمع

تقديمها إلى اللجنة، كما تطرقت النقاشات للشواغل المشتركة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.

12. لقاء سعادة السفير المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية

استقبل يوم 2023/9/20 سعادة السفير مهند عبد الكريم العكلوك المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية- لجنة الميثاق- بمقر المندوبية بالقاهرة. تضمن اللقاء نقاشات حول جهود دولة فلسطين في مجال حقوق الإنسان في الإطار الدولي والإقليمي والوطني في ظل الأوضاع القائمة. كما تضمنت النقاشات جهود لجنة حقوق الإنسان العربية - لجنة الميثاق- كآلية تعاقدية في إطار جامعة الدول العربية.

13. لقاء سعادة سفير جمهورية القمر المتحدة لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

قام المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) يوم الإربعاء 20 يوليو 2023 بزيارة لسفارة جمهورية القمر المتحدة بالقاهرة، حيث التقى بسعادة السفير عطاء أفندي المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية. ودار الحديث عن جهود لجنة الميثاق في متابعة التزامات الدول الأطراف المترتبة على انضمامها للميثاق العربي لحقوق الإنسان. كما تناولا الحديث الدورات التدريبية التي تهدف إلى بناء القدرات في مجال إعداد التقارير المزمع تقديمها إلى اللجنة.

14. زيارة المملكة العربية السعودية قبل مناقشة التقرير الدوري الأول

بدأ وفد لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) زيارته للمملكة العربية السعودية يوم 2023/10/11، في إطار الإجراءات السابقة على مناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة أمام اللجنة. وترأس وفد اللجنة المستشار/ جابر المري- رئيس اللجنة وبحضور المستشار/ عبد الرحمن الشبرقي- نائب الرئيس، وضم الوفد كل من السيد/ محمد علي الشحي- عضو اللجنة ومقرر التقرير والسيد/ خليل كاظم إبراهيم حمداني- خبير اللجنة.

زار وفد اللجنة هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وكان باستقبال الوفد معالي الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري رئيسة الهيئة، وقدم سعادة السيد رئيس اللجنة تهاني اللجنة لاختيارها رئيسة للهيئة الأمر الذي رفع من عدد النساء اللاتي يترأسن مؤسسات حقوق الانسان في البلدان العربية. وتناول اللقاء التباحث بمحورين أساسيين؛ الأول يتعلق بالجوانب الإجرائية لمناقشة التقرير الدوري الأول للمملكة الذي وضع له موعداً اولياً، إضافة الى موضوع تشكيل الوفد وتكامل ملف المناقشة بوثيقة الأسئلة المسبقة التي تم إرسالها من اللجنة إلى الدولة الطرف وكذلك التقارير الموازية، والمحور الثاني تعلق ببعض مشاغل حقوق الانسان في المملكة والمشار لها في التقرير.

والتقى وفد اللجنة باللجنة الدائمة لإعداد التقارير المتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان، وأشاد رئيس لجنة الميثاق بالطابع المؤسسي للجنة الدائمة لإعداد التقارير المتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان وأشاد بطريقة إعداد التقرير وفق وثيقة الخطوط الاسترشادية لإعداد التقارير وتقديمها الصادرة عن اللجنة وأشاد ايضاً بتنوع الاختصاصات داخل اللجنة ، وجرى حوار معمق بين اللجنة وأعضاء الوفد تضمن القضايا الإجرائية لمناقشة التقرير وكذلك الجوانب الفنية المتعلقة بضرورة اعتماد الآليات الحديثة لأعتماد معلومات حقوق الانسان بما في ذلك اعتماد مؤشرات حقوق الانسان التي ستساهم ايضاً بوضع نظام للمتابعة والرصد.

قام وفد اللجنة بلقاء مجموعة من منظمات المجتمع المدني وجمعية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وقدم ممثلي الجمعية ومجموعة المنظمات عروضا عن ميادين عملها والبرامج التي نفذتها، وقدّم رئيس اللجنة عرضاً عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعن لجنة حقوق الإنسان العربية التي شكّلها الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعن نظام التقارير كوسيلة أساسية لمتابعة تنفيذ التزامات الدول من خلال تقاريرها الأولية والدورية، وأشار إلى تكامل عناصر الحوار التفاعلي المزمع إجراءه مع الوفد الحكومي للمملكة بوجود تقرير الدولة وتقارير الظل التي من المفترض تحريرها من قبل أصحاب المصلحة (المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني)، وأشار إلى أن الوقت لازال متاحاً لتزويد اللجنة بهذه التقارير حتى موعد المناقشة.

حظيت الزيارة باهتمام عالي ممن تم مقابلتهم من المسؤولين في المملكة العربية السعودية من حيث حفاوة الاستقبال والحرص على ان يكونوا بأعلى المستويات الإدارية وتقديم استيضاحات مفصلة على تساؤلات اللجنة.

كما ترى اللجنة ان الزيارة حققت غاياتها وقدمت تفاصيل عملية لأعضاء وفد اللجنة عن جوانب لم يغطها التقرير.

15.زيارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

زار وفد لجنة الميثاق برئاسة المستشار جابر المري جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بتاريخ 2023/10/11، وكان في استقبال الوفد الأستاذ الدكتور طارق بن صالح نائب رئيس الجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الذي قام بمرافقة الوفد إلى الأقسام المختلفة للجامعة (المكتبة، قسم الجرائم السيبرانية، وغيها) وتم تقديم عروض عن عمل مختلف هذه الأقسام وشهدت الزيارة أيضا لقاء معالي الدكتور عبد المجيد بن عبد الله البنيان رئيس الجامعة الذي رحب بالوفد وأشاد بجهود اللجنة، وتم تقديم عرض عن دبلوم حقوق الإنسان كبرنامج لمدة سنة واحدة وكذلك برنامج دبلوم القانون الجنائي وغيرهما من البرامج. وطرح رئيس اللجنة مقترح لعقد بروتوكول تعاون مع اللجنة واستعداد اللجنة للعمل مع الجامعة خصوصا في الأقسام التي تتضمن حقوق الإنسان.

**تاسعاً: مشاركات لجنة حقوق الإنسان العربية**

1. شاركت اللجنة ممثلة في المستشار/ جابر المري - رئيس اللجنة وسعادة السفيرة/ نادية جفون – عضوة اللجنة في المؤتمر الإقليمي حول البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب والذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيروت 11-2023/1/12. كما ألقى سعادة المستشار جابر المري (رئيس اللجنة) كلمته في المؤتمر الإقليمي، كما أدارت سعادة السفيرة نادية جفون الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي.

2. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة بتاريخ 12-2-2023 في أعمال المؤتمر رفيع المستوى المعنون "القدس صمود وتنمية" والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة

الدول العربية بالقاهرة بمشاركة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين ومعالي أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية.

3. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في أعمال الدورة العادية 51 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والتي انطلقت يوم الإثنين 2023/2/20 وحتى يوم 2023/2/22 في الصخيرات بالمملكة المغربية برئاسة سعادة السفير طلال المطيري رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان. قدم سعادة المستشار جابر المري مداخلته تحت البند الرابع من جدول أعمال الدورة والمخصص للميثاق العربي لحقوق الإنسان.

4. شاركت اللجنة، ممثلة في الدكتورة/ رضى مراد (عضوة اللجنة)، في أعمال منتدى الرياض الدولي الإنساني في دورته الثالثة بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، والذي عقد على مدار يومي الإثنين والثلاثاء 20-21 /2023/2.

5. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان تحت شعار "الحق في تعليم ذي جودة" الذي استضافته دولة قطر على مدار يومي الأربعاء والخميس 15-2023/3/16، وأكد سعادته في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة على أن اختيار شعار "الحق في تعليم ذي جودة" يعبّر عن الإدراك العميق لأهمية هذا الحق وطبيعته التمكينية لممارسة حقوق أُخرى كونه عنصر أساسي في بيئة ممارسة حقوق الانسان، كما أن غاياته تتجه إلى إنماء الشخصية الإنسانية.

6. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في منتدى الأسرة العربية والذي ينظمه الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة والاتحاد العام للخبراء العرب ومجلس الأسرة العربية للتنمية تحت عنوان "استدامة دور الأسرة في تنمية المجتمع" تحت رعاية جامعة الدول العربية بمقر الأمانة العامة بالقاهرة على مدار يومي 15-2023/5/16. كما تم تكريم المستشار جابر المري رئيس لجنة الميثاق من قبل منتدى الأسرة العربية في نسخته الأولى.

7. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في أعمال الاجتماع التاسع لمجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الإنسان التابع للبرلمان العربي، والذي عقد في القاهرة بتاريخ 2023/7/5.
8. شارك المستشار جابر المري رئيس اللجنة في أعمال مؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيتها العامة العشرين تحت عنوان "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقاً لمبادئ باريس الأدوار والتحديات، الرؤى الطموحات، بتاريخ 2023/7/29، وعرض المستشار المري ورقة عمل بعنوان "التحديات والرؤى والدروس المستفادة من منظور لجنة حقوق الإنسان العربية."
9. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين العرب مفتوح العضوية المعني بوضع المبادئ التنفيذية للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، الذي عقد يوم الثلاثاء 2023/8/1 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
10. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في أعمال الدورة العادية 53 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 20-2023/8/22، كما قدم سعادته مداخله تحت البند الرابع الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.

11. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في أعمال الملتقى الخليجي لمؤسسات حقوق الإنسان الذي يعقد في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة 12-2023/9/13، وألقى سعادته كلمه في الجلسة الافتتاحية للملتقى.

12. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في المؤتمر المشترك الثاني لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية والذي عقد في القاهرة خلال الفترة 19-20 /2023/9. وخلال الجلسة الثانية من اليوم الأول للمؤتمر قدم سعادته عرض تضمن تقييم مدى تنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان العربية الصادرة للدول الطراف في الميثاق.

13. شارك العميد/ محمد الشحي عضو اللجنة في أعمال الفعالية المنعقدة تحت عنوان "أثر التغير المناخي على التمتع بحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" والذي عقد يوم 2023/11/22 في أبو ظبي، وألقى سعادته كلمة بالجلسة الافتتاحية.

14. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في ورشة عمل معنونة "القطب المعرفي الخاص باتفاقية سيداو" والتي انعقدت خلال يومي 22-2023/11/23 في الرباط، وتضمنت الورشة استعراض تجارب وخبرات إقليمية متنوعة، شملت استعراض وثيقة الإيمان بالحقوق.

15. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في فعالية الاطلاق الرسمي للخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والذي عقدت في مدينة طنجة بالمملكة المغربية يومي 5-6 /2023/12، وألقى سعادته كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

16. شارك المستشار/ جابر المري رئيس اللجنة في المؤتمر الدولي الثالث عشر للاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة تحت عنوان "الثروة المعدنية بالوطن العربي: آفاق اقتصادية وتحديات بيئية"، والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 27-28 /2023/12، وقدم سعادته ورقة عمل في الجلسة الأولى للمؤتمر.

## الخاتمة

نحن أمام حد فاصل في تاريخ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إن لم يكن للمنظومة الدولية بشكل كامل. فمعالجة المنظومة الدولية لواقع الانتهاكات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني فضحت هشاشة المنظومة الدولية في تطبيق المبادئ والقوانين. أظهر التفاعل الدولي ازدواجية المعايير وفقا لهوية الجاني والضحية.

ما شهده العالم يدعونا لإعادة ترتيب الجهود المبذولة في إطار مسارين وهما:

المسار الأول متعلق بإعادة النظر في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتحديد نقاط ضعفها والعمل على سرعة معالجتها بما يضمن المساواة أمام القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوفير الحماية اللازمة بموجبه وفقا للجميع ودون تفرقة، والتجرد في التطبيق من توجهات السياسة الدولية ومصالح الدول مع الطرف المعتدي.

المسار الثاني ينصب على المنظومة الإقليمية التي يجب مواصلة دعمها. فمع هشاشة المنظومة الدولية يتعاظم التعويل على المنظومة الإقليمية، إذ أنها مع ما نعاصره مرشحة أن تتحمل عبئ أوسع من ذلك الذي اعتادت تقاسمه وتكامله مع المنظومة الدولية. ويأتي هذا مع تنامي وتيرة الاحتياجات إقليميا باتساع رقعة النزاعات وما يصاحبه من ازدياد أعداد الضحايا والنازحين واللاجئين.

وفي إطار تعزيز المنظومة العربية لحقوق الإنسان ومن خلال دراسة اللجنة للتقارير الواردة من الدول الأطراف والمتابعة المستمرة لأوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية خلال عام 2023 تجدد اللجنة الملاحظات التالية عن أوضاع حقوق الإنسان على الأصعدة الوطنية من جهة وعلى صعيد منظومة حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية من جهة أخرى.

وهذه الملاحظات تأتي ضمن ثلاث محاور أساسية، الأول يتعلق بالمعايير والتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان والمحور الثاني يرتبط بالآليات الوطنية وآليات حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية والمحور الثالث يتعلق بالممارسات والتنسيق.

المعايير والتشريعات ذات الصلة بحقوق الانسان

التطورات التشريعية التي تشهدها العديد من الدول العربية في عدة مجالات منها سن تشريعات جديدة بما يوائم ويتماهى مع المعايير الإقليمية (بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان) والمعايير الدولية ذات الصلة، والمجال الآخر الذي شهد تطورا ملموساً يتمثل بقيام عدة دول بتعديل تشريعاتها الوطنية باتجاه الموائمة مع المعايير الإقليمية والدولية وفي هذا الإطار نعرض المقترحات التالية:

أ. المباشرة بوضع قاعدة معلومات عن مختلف التشريعات في الدول العربية ذات الصلة بحقوق الإنسان تكون بمثابة وثيقة أساسية للقوانين النافذة في هذه الدول على أن يتم تحديثها دوريا.

ب. لايزال موضوع تفاوت وضع النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار النظم القانونية المختلفة محل جدل كبير ليس على الصعيد المحلي أو الإقليمي فحسب وإنما على الصعيد الدولي، خصوصا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتمحور هذا الجدل حول الوضع الهرمي التسلسلي في إطار البنية الدستورية، وحول وسائل الانتصاف المحلية المتاحة في حالة انتهاكها. ففي بعض الدول يمكن للأفراد الاستناد إلى ما ورد بالتشريع من إعمال الحقوق من خلال النظم القانونية المحلية باستخدام نصوص تتعلق بصكوك حقوق الإنسان لرفع دعوى قضائية أمام المحاكم. وفي دول أخرى قد تأخذ نصوص صكوك حقوق الإنسان الواردة في التشريعات صورة "مبادئ توجيهية" الغرض منها توجيه صنّاع السياسات الحكومية، ومثل هذه المبادئ لا تقر بحقوق فردية مشمولة بالنفاذ. إن الوصول إلى رؤية عربية ممكن، لحسم هذا الجدل، من خلال حوار ترعاه الإدارات والمؤسسات ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية مع الجهات الفنية المعنية بالتشريع في الدول العربية.

ج. اعتمدت بلدان عربية عدة نهج التخطيط لحقوق الانسان وهي بهذا قد انتقلت إلى دور الوقاية والحماية الاستباقية، وهو نهج لطالما أوصت به مختلف الآليات الإقليمية والدولية. اعتماد التخطيط لسياسات حقوق الإنسان هو النهج الأكثر جدوى.

وعليه، نقترح أن تبادر مختلف آليات العمل العربي لحقوق الإنسان لتنظيم نشاط مشترك ينصب على التخطيط في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة القصوى من وثائق جامعة الدول العربية المعتمدة وذات الصلة بما في ذلك الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان والوثائق المختلفة والتي كان آخرها الإعلان المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة.

المؤسسات والأجهزة ذات الصلة بحقوق الانسان

لطالما كان الهدف الأساسي للمؤسسات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، هو المساهمة بوضع بيئة ملائمة لممارسات حقوق الإنسان من خلال سياسات وأنشطة مختلفة، بما في ذلك وضع البنية القانونية الضامنة للحقوق وحوكمة المنظومة، ولعوامل مختلفة ومتنوعة عانت هذه المؤسسات من تحديات تتعلق بإطارها القانوني الناظم وبولايتها أو عدم مناسبة الموارد البشرية والمادية، وكانت كثير من هذه المؤسسات في الدول العربية بمستوى التحدي من خلال كفاءتها وقابليتها على التكيف بمواجهة الظروف الطارئة – ولعل الظروف التي صاحبت انتشار جائحة كوفيد 19 كانت مثالاً حيّاً على ذلك – حيث تصدت وبكفاءة النظم الصحية ونظم التعليم ونظم العدالة وغيرها في عدة دول لهذه الجائحة وحجّمت من تأثيرها، إلا أن دولاً أخرى تضررت فيها النظم الصحية وكان تأثير الجائحة على نظم التعليم والعدالة كبير. عليه، نرى أن تحدي الجائحة فرصة لإعادة حوكمة نظم تتجاوز ما ظهر من فجوات متعلقة بولاية هذه المؤسسات، والتي يمكن أن تفضي إلى وضع إطار عربي لمواجهة الكوارث والأزمات.

الممارسات والتنسيق

ومن أجل توحيد العمل وتناغمه بين مختلف الآليات المنصب اختصاصها على ملف حقوق الإنسان في إطار العمل العربي المشترك وتحت مظلة جامعة الدول العربية، ترى اللجنة أهمية اجتماع سنوي، تتباحث فيه مختلف الآليات العربية لحقوق الإنسان سبل تشبيك خططهم وعرض احتياجاتهم، وهو ما يضمن تكامل الجهود التي تنفذ وتعظيم الاستفادة وتجنب التكرار لفائدة المواطن العربي.

**الملاحق**:

- ملحق رقم (1) الخاص بقائمة بأسماء أعضاء اللجنة والدول التي يحملون جنسيتها وتاريخ انتخابهم ومدد ولايتهم، موضحا بها هيئة المكتب.
- ملحق رقم (2) قائمة الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتاريخ انضمامها/ أو مصادقتها عليه حتى نهاية عام 2023.
- ملحق رقم (3) الخاص بأسماء الدول العربية التي لم تصادق /أو تنضم الى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ملحق رقم (4) الخاص بحالة تقديم التقارير من الدول الأطراف في الميثاق العربي.
- ملحق رقم (5) الخاص بتقرير الملاحظات والتوصيات الختامية للجنة على التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية.
- ملحق رقم (6) بيان اللجنة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2023/3/8.
- ملحق رقم (7) بيان اللجنة بمناسبة اليوم العربي لحقوق الانسان 2023/3/16.
- ملحق رقم (8) بيان اللجنة حول القصف والحصار الكامل لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية 2023/10/15.

**ملحق رقم (1) الخاص بقائمة بأسماء أعضاء اللجنة والدول التي يحملون جنسيتها وتاريخ انتخابهم ومدد ولايتهم**

| أعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية | | | |
|---|---|---|---|
| عضو اللجنة | الدولة | تاريخ الانتخاب | تاريخ انتهاء الولاية |
| المستشار جابر صالح المري | دولة قطر | 2021/4/3 | 2025/4/2 |
| المستشار عبد الرحمن الشبرقي | المملكة العربية السعودية | 2021/4/3 | 2025/4/2 |
| السفيرة نادية محمد جفون | جمهورية السودان | 2021/4/3 | 2025/4/2 |
| الأستاذة رضى نديم مراد | الجمهورية اللبنانية | 2021/4/3 | 2025/4/2 |
| المستشار مجدي محمد حردان | دولة فلسطين | 2023/10/2 | 2027/10/2 |
| العميد محمد علي الشحي | دولة الإمارات العربية المتحدة | 2023/10/2 | 2027/10/2 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| البروفيسور يعيش تمام الشوقي | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 2023/10/2 | 2027/10/2 |
| مكتب اللجنة | | | |
| العضو | الصفة | تاريخ الانتخاب | تاريخ انتهاء الولاية |
| المستشار جابر صالح المري | رئيس الجنة | 2023/4/30 | 2025/4/29 |
| المستشار عبد الرحمن الشبرقي | نائبة رئيس اللجنة | 2023/4/30 | 2027/4/29 |

**ملحق رقم (2) الخاص بقائمة الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتاريخ انضمامها/ أو مصادقتها عليه حتى نهاية عام 2023.[2]**

| م | الدول الأطراف في الميثاق العربي | تاريخ التوقيع | تاريخ ايداع وثيقة |
|---|---|---|---|
| 1 | المملكة الأردنية الهاشمية | 2004/10/28 | 2004/10/28 |
| 2 | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية | 2004/8/2 | 2006/6/11 |
| 3 | مملكة البحرين | 2005/7/5 | 2006/6/18 |
| 4 | دولة ليبيا | 2005/2/14 | 2006/8/7 |
| 5 | الجمهورية العربية السورية | 2006/8/17 | 2007/2/6 |
| 6 | دولة فلسطين | 2004/7/15 | 2007/11/28 |
| 7 | دولة الإمارات العربية المتحدة | 2006/9/18 | 2008/1/15 |
| 8 | الجمهورية اليمنية | 2004/10/12 | 2008/11/12 |
| 9 | دولة قطر | 2008/1/24 | 2009/1/11 |
| 10 | المملكة العربية السعودية | 2004/8/1 | 2009/4/15 |
| 11 | الجمهورية اللبنانية | 2006/9/25 | 2011/5/8 |
| 12 | جمهورية العراق | ---- | 2013/4/4 |
| 13 | جمهورية السودان | 2005/7/21 | 2013/5/21 |

[2] تم ترتيب الدول الأطراف في الميثاق العربي وفقاً لتاريخ مصادقاتها عليه.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 14 | دولة الكويت | 2006/9/18 | 2013/9/5 |
| 15 | الجمهورية الاسلامية الموريتانية | ---- | 2019/2/18 |
| 16 | جمهورية مصر العربية | 2004/9/5 | 2019/2/24 |
| 17 | جمهورية القمر المتحدة | ___ | 2023/1/23 |
| 18 | سلطنة عمان | ___ | 2023/4/9 |

**ملحق رقم (3) الخاص بأسماء الدول العربية التي لم تصادق /أو تنضم الى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.[3]**

| م | الدول غير المصادقة على الميثاق العربي | تاريخ التوقيع |
|---|---|---|
| 1 | الجمهورية التونسية | 2004/6/15 |
| 2 | جمهورية جيبوتي | ---- |
| 3 | جمهورية الصومال | ---- |
| 4 | المملكة المغربية | 2004/12/27 |

[3] تم ترتيب الدول غير المصادقة على الميثاق العربي وفقاً للترتيب الأبجدي للدول.

**ملحق رقم (4) الخاص بحالة تقديم التقارير من الدول الأطراف في الميثاق العربي.**

| الدولة | وضعية التقارير |
|---|---|
| المملكة الأردنية الهاشمية | تاريخ استلام التقرير الأول: 2010/10/28<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 1- 2/ 2012/4<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2015/11/5<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 15-2016/2/16<br>تاريخ استلام التقرير الدوري المجمع الثاني والثالث: 2022/10/10<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري المجمع الثاني والثالث: 30-2023/1/31<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثالث: 2026/1/30 |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | تاريخ استلام التقرير الأول: 2013/10/02<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 23-2013/12/24<br>تاريخ استلام التقريرالدوري الأول: 2019/2/18<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 14-2019/10/15<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثاني: 2022/10/15 |

| | |
|---|---|
| مملكة البحرين | تاريخ استلام التقرير الأول: 2012/08/25<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 18-19/ 2013/2<br>تاريخ استلام التقريرالدوري الأول: 2016/7/27<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 28-2019/1/29<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثاني: 2022/1/28 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | تاريخ استلام التقرير الأول: 2011/4/28<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 15-2012/10/16<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2016/3/17<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 26-2016/9/27<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثاني: 2019/9/26 |
| المملكة العربية السعودية | تاريخ استلام التقرير الأول: 2016/1/3<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 30-2016/5/31<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2023/7/16<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 25-2023/12/26<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثاني: 2026/12/25 |

| | |
|---|---|
| جمهورية السودان | تاريخ استلام التقرير الأول: 2015/6/9<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 9-2015/11/10<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثاني: 2018/11/9 |
| الجمهورية العربية السورية | تاريخ استحقاق التقرير الأول: 2009/3/14 |
| جمهورية العراق | تاريخ استلام التقرير الأول: 2014/09/15<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 22-2014/12/23<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الأول: 2018/1/17<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 2-2018/7/3<br>تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2021/7/2<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الثاني: 2021/8/25<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الثاني 14-2022/2/15<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثالث: 2025/2/15 |
| سلطنة عمان | تاريخ استحقاق التقرير الأول: 2024/6/8 |
| دولة فلسطين | تاريخ استحقاق التقرير الأول: 2009/3/14 |

| | |
|---|---|
| دولـة قطـر | تاريخ استلام التقرير الأول: 2012/7/1<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 17- 18/6/ 2013<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الأول :2016/6/27<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 15-2017/5/16<br>تاريخ تقديم التقرير الدوري الثاني: 2020/5/15<br>تاريخ استلام التقرير الدوري الثاني: 2020/6/2<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الثاني: 25-2021/10/26<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثالث: 2024/10/26 |
| جمهورية القمر المتحدة | تاريخ استحقاق التقرير الأول: 2024/3/18 |
| دولـة الكويت | تاريخ استلام التقرير الأول: 2016/6/8<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 9-2017/1/10<br>تاريخ استلام التقريرالدوري الأول: 2019/12/26<br>تاريخ مناقشة التقرير الدوري الأول: 27-2021/12/28<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الثاني: 2024/12/28 |
| الجمهورية اللبنانية | تاريخ استلام التقرير الأول: 2015/2/12 |

| | |
|---|---|
| | تاريخ مناقشة التقرير الأول: 27-2015/4/28<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري القادم: 2018/4/27 |
| دولة ليبيا | تاريخ استحقاق التقرير الأول: 2009/3/14 |
| جمهورية مصر العربية | تاريخ استلام التقرير الأول: 2023/11/19 |
| الجمهورية الإسلامية الموريتانية | تاريخ استلام التقرير الأول: 2022/1/5<br>تاريخ مناقشة التقرير الأول: 20-2022/6/21<br>تاريخ استحقاق التقرير الدوري الأول: 2025/6/21 |
| الجمهورية اليمنية | تاريخ استحقاق التقرير الأول: 2010/1/11 |

## ملحق رقم (5) الخاص بتقرير الملاحظات والتوصيات الختامية للجنة على التقرير المجمع الدوري الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية

الملاحظات الختامية بشأن التقرير التجميعي الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية

والتي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) في دورتها الحادية والعشرين

(29 كانون الثاني /يناير -2 شباط /فبراير 2023)

نظرت لجنة حقوق الإنسان العربية في التقرير التجميعي الثاني والثالث للمملكة الأردنية الهاشمية والتي اعتمدتها لجنة حقوق الأنسان العربية في دورتها الحادية والعشرين المنعقدة في (29 كانون الثاني/ يناير- 2 شباط/ فبراير 2023) واعتمدت في جلستها المنعقدة في 2 شباط/ فبراير 2023 الملاحظات الختامية التالية:

أولاً: مقدمة

1. تقدر اللجنة وفاء الدولة الطرف بالتزامها المقرر بموجب المادة (48) من الميثاق بتقديم تقريرها التجميعي.

2. تقدر اللجنة نهج إعداد التقرير التشاركي، بمساهمة كافة الوزرات والمؤسسات الحكومية المعنية بالإضافة إلى مكتب المنسق الحكومي العام لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء والمؤسسات الوطنية، بما فيها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

3. تشكر اللجنة قيام الدولة الطرف بالإجابة على قائمة التساؤلات المرسلة إليها، وأخذت اللجنة علماً بهذه الإجابات.

4. وتلاحظ اللجنة، مع التقدير، أن وفد الدولة رفيع المستوى ضمَّ طيفاً متنوع الاختصاصات قد مثَّل الدولة الطرف في الحوار التفاعلي الذي أدارته سيدة.

ثانياً: الجوانب الإيجابية

5. ترحب اللجنة بإدخال المملكة الأردنية الهاشمية تعديلات على بنود الدستور الأردني التي تضمنت تعديل عنوان الفصل الثاني بإضافة كلمة (والأردنيات) بعد كلمة (الأردنيين) الواردة فيه، وتعديل المادة (6) بإلغاء الفقرة (5) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي ( يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال)، بما يؤكد نهج الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة بديلاً عن نهج الرعاية في النص القديم، وترحب اللجنة بتوجه الدولة لتعزيز تمكين المرأة من خلال التعديل الدستوري بإضافة الفقرة (6) إلى المادة (6) من الدستور التي تنص على " تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"، والفقرة (7) التي نصت على "تكفل الدولة تعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون وتكفل ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم".

6. ترحب اللجنة بصدور القوانين التالية لتدعيم الإطار المعياري للمنظومة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية:

أ. القانون رقم (4) لسنة 2022- قانون الانتخاب لمجلس النواب؛
ب. القانون رقم (5) لسنة 2022- قانون معدل لقانون النزاهة ومكافحة الفساد؛
ج. القانون رقم (7) لسنة 2022- قانون الأحزاب السياسية؛
د. القانون رقم (17) لسنة 2022- قانون حقوق الطفل؛
ه. نظام رقم (119) لسنة 2018- نظام المساعدة القانونية لسنة 2018، وتعديله بالنظام رقم (53) لسنة 2022- نظام معدل لنظام المساعدة القانونية؛
و. القانون رقم (10) لسنة 2021- المعدل لقانون منع الإتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009؛
ز. القانون رقم (20) لسنة 2017- قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
ح. القانون المعدل للقانون رقم (23) لسنة 2019- قانون استقلال القضاء؛

ط. نظام رقم (2) لسنة 2020- نظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين، ومدونة قواعد السلوك القضائي لسنة 2021؛
ي. نظام رقم (97) لسنة 2021- نظام رعاية المسنين، والاستراتيجية الوطنية لكبار السن (2018-2022)؛
ك. التعديل رقم (14) لسنة 2019 على القانون رقم (8) لسنة 1996- قانون العمل؛
ل. القانون المعدل للقانون رقم (24) لسنة 2019- قانون الضمان الاجتماعي؛
م. النظام رقم (93) لسنة 2020- نظام الحماية الاجتماعية للأمومة ضمن قانون الضمان الاجتماعي.

7. تشيد اللجنة باعتماد المملكة الأردنية الهاشمية للخطط والإستراتيجيات التالية:
أ. الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018- 2022)؛
ب. استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي لمديرية الأمن العام؛
ج. إقرار إعلان الأردن بشأن الدّمج والتنوّع في التعليم.

8. تشيد اللجنة بنهج التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية بما في ذلك:
أ. التزامها بتقديم التقارير الدورية للجان المعاهدات التي صادقت عليها؛
ب. المشاركة الفاعلة في آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
ج. إعلانها طوعياً بقبولها لزيارات المقررين الخواص (دعوة مفتوحة) منذ وقت مبكر في 20 نيسان/ أبريل 2006، حيث تمت آخر زيارة للمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سبتمبر/ أيلول 2022؛
د. دعم الدولة إنشاء تحالفات المجتمع المدني لمتابعة التوصيات المقدمة من الآليات الدولية ومن ذلك إشهار التحالف الوطني للآليات الدولية لحقوق الإنسان.

9. تنظر اللجنة بتقدير إلى نهج تعزيز الإطار المؤسسي في منظومة حقوق الإنسان الوطنية بما في ذلك:
أ. استحداث أقسام الشفافية وحقوق الإنسان في كافة مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الأمن العام ومديريات الشرطة والإدارات التي تتعامل بشكل مباشر مع المواطن، وتأسيس مركز تدريب حقوق الإنسان التابع لمكتب الشفافية وحقوق الإنسان/ مديرية قضاء الأمن العام؛

ب. استحداث وزارة الداخلية عام 2018 لأقسام حقوق الإنسان في كافة المحافظات ترتبط بمكتب المحافظ؛
ج. إنشاء المعهد النوعي للتدريب القضائي الشرعي الذي يُعنى بتدريب وتأهيل القضاة وأعوانهم ورجال إنفاذ القانون والذي يشتمل في مقرراته على دورات متخصصة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ثالثاً: غايات تنفيذ الميثاق

10. تثمن اللجنة ما أوضحته الدولة الطرف من اتباع نهج تشاركي في إعداد تقريرها، وتعيد اللجنة ما اتضح خلال النقاش من أن الانفتاح على المركز الوطني لحقوق الإنسان لا يعني مساهمته في إعداد تقرير الدولة، وفي هذا الإطار تؤكد اللجنة على ضرورة انفتاح الدولة الطرف على منظمات المجتمع المدني في مرحلة إعداد التقرير.
11. تشيد اللجنة بأهمية الدور الذي يقوم به المركز الوطني لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، وأن حصول المركز على تقييم (أ) مدعى لتأكيد فاعلية هذا الدور، وهو الأمر الذي تدعو معه اللجنة الدولة الطرف توفير ما يلزم من موارد مالية وكادر وظيفي كافي لقيام المركز بدوره على أكمل وجه، وتذليل ما قد يبدو من عقبات أمام المركز على مختلف المستويات.

رابعاً: الحق في المساواة وعدم التمييز

12. تقدر اللجنة جهود الدولة الطرف نحو تحقيق المساواة ومكافحة التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية. وضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي لصالح المرأة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال.
13. وتدعو اللجنة الدولة الطرف مواصلة جهودها المعنية بالتمييز الإيجابي لصالح المرأة بما يضمن تمثيل أوسع في البرلمان، وأن تمتد التدابير الإيجابية التشريع والسياسات.

14. وفي إطار اطلاع اللجنة على جهود الدولة الطرف بمنح أبناء الأم الأردنية حزمة من التسهيلات والامتيازات، تدعو اللجنة الدولة الطرف بتوفير ضمانات ألا تخضع هذه التسهيلات والامتيازات لاختلافات وفق اختلاف جنسية الأب.

15. توصي اللجنة الدولة الطرف بـ:

أ. ضبط ما يمكِنها من حصر نسب تولي المرأة الوظائف القيادية بالحكومة، وفي مرفق القضاء؛

ب. إصدار تشريع شامل لمكافحة وتجريم التمييز، على أن يتضمن تعريفاً واضحاً للتمييز ويحدد آليات قانونية وقضائية لإنصاف وتعويض ضحايا التمييز؛

ج. وتجدد اللجنة توصيتها رقم (15/أ) على التقرير الدوري الأول بالنظر في تعديل قانون الجنسية بحيث يتم السماح لأبناء المرأة الأردنية لأب غير أردني من اكتساب الجنسية الأردنية؛

د. مواصلة تعزيز جهود تعزيز قيم المساواة أمام القانون وعدم التمييز واحترام الآخر والتسامح عملاً بمبدأ المواطنة واحترام التعددية، بزيادة البرامج والمشاريع الحكومية والمجتمعية الهادفة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، بما يشمل تطوير المناهج التربوية، بالشراكة مع المجتمع المدني.

خامساً: الحق في الحياة والسلامة البدنية

16. تدعو اللجنة الدولة الطرف لتعديل التشريعات التي تنص على عقوبة الإعدام لتتضمن المزيد من القيود للجرائم الأشد خطورة، وفق تعريفات أكثر وضوحا وتحديدا. وتوصي اللجنة، في هذا الإطار:

أ. ضرورة موائمة تشريعاتها الجنائية بحيث تضمن عدم جواز الحكم بعقوبة الإعدام إلا في الجنايات بالغة الخطورة، مع ضمان حق المحكوم عليه بعقوبة الإعدام في طلب الاستبدال بعقوبة أخف؛

ب. تجدد اللجنة توصيتها على التقرير الدوري الأول، بتعديل القانون بما يكفل تأجيل تنفيذ عقوبة الإعدام على المرأة الحامل والأم المرضع حتى انقضاء عامين، كحد أدنى، على تاريخ الولادة.

17. على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة الطرف، والمقدرة من قبل اللجنة، في مناهضة كافة أشكال التعذيب، إلا أن اللجنة تجدد توصياتها التالية:

أ. أن يمتثل التنظيم القانوني في الدولة الطرف للمادة (8) من الميثاق بما في ذلك إعادة تعريف جريمة التعذيب بما يفرق بينها وجرائم سوء المعاملة أو استخدام القسوة؛

ب. تغليظ العقوبة المقررة لجرائم التعذيب وعدم سقوط جريمة التعذيب بالتقادم، وضرورة سن قواعد قانونية خاصة بالإنصاف ورد الاعتبار والتعويض، وضمان إعادة تأهيل الضحايا عبر برامج طبية ونفسية مخصصة لضحايا التعذيب، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك.

ج. ضرورة منح المحاكم النظامية العادية الولاية القضائية بالنظر في قضايا التعذيب وبما يسمح بمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم وإدانتهم وتعويض الضحايا؛

د. استحداث آلية وطنية متخصصة برصد ومراقبة جميع أماكن الاحتجاز وضمان التحقيق في شكاوى مزاعم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة بشكل فوري ونزيه.

18. اطلعت اللجنة على جهود الدولة الطرف باستحداث مكتب الشفافية وحقوق الإنسان في مديرية الأمن العام، وأقسام الشفافية وحقوق الإنسان في مديريات الشرطة ومراكز الإصلاح والتأهيل وإدارة البحث الجنائي والوقائي وإدارة مكافحة المخدرات وإدارة ترخيص السائقين والمركبات ومديرية شؤون اللاجئين السوريين، وتوصي اللجنة بإعادة تشكيلها في هيئة بذات الاختصاصات وأن تتمتع بالاستقلالية اللازمة لأداء عملها.

19. كما اطلعت اللجنة بتقدير على جهود مركز التدريب والذي شمل في عام 2022 عدد 453 مستفيد من موظفي إنفاذ القوانين، وتوصي اللجنة بالمواصلة والتوسع في التدريبات مع التخصص في المواضيع ذات الصلة بالاحتياجات وبما يتوافق مع نصوص الميثاق.

سادساً: مكافحة الرق والإتجار بالأشخاص

20. تشيد اللجنة بجهود المملكة الأردنية الهاشمية بتسمية (75) من القضاة المتخصصين والمدعين العامين المتخصصين بالنظر في جرائم الإتجار بالبشر، وتلقي ما يزيد عن (126) قاض ومدعي عام تدريبات نوعية ذات صلة خلال العام 2022، وما قامت به الدولة الطرف من تعديل على القانون في عام 2021 بتوسيع تعريف الإتجار بالبشر

وتغليظ العقوبات، ووضع الدليل الإرشادي المتعلق بجريمة الإتجار بالبشر، وتشكيل لجنة لمتابعة جميع المسائل ذات الصلة بقرار من المجلس القضائي في 2022، بالإضافة للدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.

21. توصي اللجنة بخروج النظام المعدل لدور إيواء ضحايا الإتجار بالبشر بما يكفل مزيد من الضمانات المادية والمعنوية، وتوصي اللجنة الدولة الطرف بتوفير الضمانات اللازمة لعدم إبعاد/ ترحيل/ إعادة ضحايا الإتجار بالبشر، حال رغبتهم في ذلك، عن أرض الدولة الطرف قبل إتمام إجراءات التقاضي وحصول الضحايا على التعويضات.
22. كما توصي اللجنة الدول الطرف مواصلة جهودها في تدريب وتثقيف موظفي إنفاذ القانون وكذلك القائمين على دور الإيواء ومن تتعلق مهام عملهم بإنفاذ قانون الإتجار بالبشر.

سابعاً: القضاء وحق اللجوء اليه

23. ترحب اللجنة بصدور القانون المعدل لقانون التنفيذ الأردني رقم (9) لسنة 2022 والذي تضمن النص على عدم جواز حبس المدين حال العجز عن الوفاء بالتزام تعاقدي وذلك بعد مرور 3 سنوات من تاريخ نفاذ القانون.
24. تقدر اللجنة جهود الدولة الطرف في اعتماد العقوبات البديلة وتوصي بمواصلة التوسع فيها، لا سيما بالنسبة للجرائم الأقل خطورة أو الجنح وتلك المتعلقة بالقُصّر والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عقوبات تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع المحلي.
25. تجدد اللجنة توصيتيها (22 و23) عن التقرير الدوري الأول، والمتعلقة بالنظر في إلغاء محكمة أمن الدولة، وحصر ولاية محاكم الشرطة والمخابرات العامة والدرك على القضايا التأديبية والانضباطية الخاصة بمنتسبي هذه الجهات.
26. ترحب اللجنة بتشكيل الدولة الطرف للجنة المعنية بالمساعدة القضائية، وتوصي بالنص على وجوب حق جميع من يتم توقيفهم بالاستعانة بمحام، وضمان امتداد مظلة المساعدة القانونية في جميع الجرائم.
27. توصي اللجنة الدولة الطرف بسن تشريع يضمن الحق في التعويض لكل شخص عن التوقيف أو الاعتقال أو الحجز الإداري أو غير القانوني ممن تثبت براءته بموجب حكم بات، تماشياً مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر.

28. توصي اللجنة الدولة الطرف بمواصلة تكثيفها لدورات التوعية للعاملين في السلك القضائي بمعايير حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وخاصة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
29. توصي اللجنة بتوفير التيسيرات الإجرائية للأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات العدالة، بما في ذلك مترجمي لغة الإشارة وتأهيل المباني لترددهم عليها.
30. توصي اللجنة الدولة الطرف بإلغاء قانون منع الجرائم وقصر سلطة إصدار أوامر التوقيف والقبض والاحتجاز على السلطة القضائية، لما تمثله سلطة الحكام الإداريين بموجب قانون منع الجرائم رقم 7 لسنة 1954 من تعارض مع نص المادة 13 من الميثاق.

ثامناً: الحريات السياسية والمدنية

31. ترحب اللجنة بتشكيل لجنة لتحديث المنظومة السياسية، والتي نتج عنها حزمة من التعديلات التشريعية ومنها قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 وقانون الأحزاب رقم (7) لسنة 20222.
32. وتأمل اللجنة أن يضمن قانون الانتخاب التمثيل العادل لأصوات الناخبين، كما أشارت اللجنة في توصيتها (31) على التقرير الدوري الأول.
33. وتوصي اللجنة الدولة الطرف انتهاج سياسات تضمن التوسع في تمثيل النساء تفوق تلك المحددة في المقاعد المخصصة لهم.

تاسعاً: حرية الرأي والتعبير

34. تشيد اللجنة بالغطاء الدستوري لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير في المادتين 7 و15 منه واللتين أشارتا إلى كفالة الدولة لممارسة هذا الحق وتجريم أي اعتداء على الحقوق والحريات العامة.
35. وتوصي اللجنة بـ:
أ. ضرورة خلق بيئة متوازنة للقوانين المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير، وذلك بإدخال التعديلات اللازمة على: قانون ضمان حق الحصول على المعلومة رقم (47) لسنة 2007 وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (50) لسنة 1971

وقانون العقوبات المادة (225) وقانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015 وقانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة 2006 وتعديلاته بالقانون رقم (18) لسنة 2014 وقانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954، إضافة إلى بعض النصوص في قانون الإعلام المرئي والمسموع وقانون الدفاع وأوامره، بما يضمن عن التعارض بين الحقوق المنصوص عليها في جانب مع القيود المذكورة في جانب آخر؛

ب. ضرورة الانفتاح على المجتمع المدني من خلال تمثيله في مجلس المعلومات المُنشَئ بموجب قانون الحصول على المعلومة رقم (47) لسنة 2007؛

ج. إعادة النظر في نهج إلزامية الانتماء إلى نقابة الصحفيين لتوصيف العاملين في قضايا النشر والصحافة والواردة في قانون نقابة الصحفيين رقم (15) لسنة 1988 (المواد 2 و16 و17) وقانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 (المواد 9 و10).

عاشراً: حماية الأسرة وبخاصة النساء والأطفال

36. تشيد اللجنة بالتعديل الدستوري في كانون الثاني/ يناير 2022 القاضي بإضافة فقرة جديدة بالرقم (6) إلى المادة (6) من الدستور تنص على: "تكفل الدولة تمكن المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"

37. تشيد اللجنة بصدور ونشر قانون حقوق الطفل بالرقم (17) لسنة 2022 وبإقرار مجلس الوزراء للإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) التي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من خلال عملية تشاركية واسعة النطاق، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2020 -2030) والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة (2020- 2024)، وإقرار وثيقة الإطار الوطني للحد من حالات الأطفال العاملين والمتسولين ودليل إجراءات التعامل مع حالات الأطفال العاملين والمتسولين للعام 2021.

38. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بـــــ:

أ. مساعدة النساء السياسيات للتصدي للتنمر الإلكتروني، وحث الأحزاب السياسية الأردنية لتعديل أنظمتها الداخلية بما يضمن تمثيل النساء ضمن كوادر الحزب

وضمان وصول المرأة للمواقع القيادية والتأكد من تقديم الحزب الدعم الكافي للمرشحات؛

ب. تعديل نظام الخدمة المدنية ومساواة الموظفة بالموظف في منح العلاوات العائلية والنص على التقيد بتوفير دور حضانة لرعاية أبناء الموظفين والموظفات؛

ج. تعديل قوانين النقابات المهنية والعمالية وغرف الصناعة والتجارة لتنص على حصة محددة للنساء كحدٍّ أدنى لضمان عدالة التمثيل؛

د. إدماج الاحتياجات الخاصة بالفتيات في جميع الاستراتيجيات والخطط والبرامج الموجه للنساء أو الأطفال؛

ه. اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات الاجتماعية للتصدي لمشكلة عمل الأطفال والتسول وتحسين الظروف الاقتصادية لأسرهم، وتوفر شبكة من الدعم الاجتماعي والنفسي للأطفال وأسرهم.

و. تجدد اللجنة توصيتها رقم (40) على التقرير الدوري الأول باستحداث قانون يضمن توفير الحماية والرعاية اللازمة لكبار السن.

ز. وفي إطار ما تضمنته تقرير الدولة الطرف وتقرير الرد على قائمة المسائل المسبقة من جهود الدولة لخدمة القطاع الشبابي والأنشطة الشبابية في المركز الرياضية والأندية الشبابية والهيئات الشبابية، توصي اللجنة الدولة الطرف مواصلة جهودها في ضمان الحق في ممارسة الرياضة البدنية وبخاصة للشباب.

حادي عشر: الحق في العمل وحرية تكوين الجمعيات والنقابات المهنية

39. تشيد اللجنة بسعي المملكة الأردنية الهاشمية لعضوية التحالف الدولي للمساواة في الأجر منذ إطلاقه خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2017، حيث كان العضو العربي الوحيد في التحالف وفي لجنته التوجيهية. وتشيد اللجنة بجهود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام 2019 بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتحالف الدولي للمساواة في الأجر في المنطقة العربية للإسهام في تقليص فجوة الأجور القائمة على الجنس وتعزيز الإنصاف في الأجر وتمكين الدول العربية من تبادل المعرفة.

40. في إطار ما تشير إليه التقارير الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة بالدولة الطرف بوجود فجوة في الأجور قائمة على الجنس في القطاع العام والخاص، وكذلك ارتفاع نسبة بطالة الأردنيات مقابل بطالة الأردنيين. توصي اللجنة باتخاذ المزيد من الاجراءات لتقليل هذه الفجوات، واتخاذ التدابير وتوفير الموارد اللازمة لتمكين الشباب والنساء من فرص العمل.
41. ترحب اللجنة بإصدار مجلس الوزراء النظام رقم (5715) لسنة 2021- نظام عمال الزراعة، والذي شمل توفير مظلة الضمان الاجتماعي وتنظيم مسألة عقود العمل وأشكاله، وحماية الأطفال العاملين في القطاع الزراعي.
42. توصي اللجنة الدولة الطرف باستحداث قانون خاص ينظم العمل النقابي في القطاعين العام والخاص، ويضمن حرية تكوين النقابات والانضمام إليها بما يتوافق مع المادة (35) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ووفق ما ورد بالتوصية رقم (45 و46/أ) على التقرير الدوري الأول، وتجدد توصيتها رقم (46/ب) بضمان حق العمال في المفاوضة الجماعية حول شروط وظروف العمل والحق في ممارسة الإضراب.
43. ترحب اللجنة بتشكيل الدولة الطرف للجنة مكلفة بمراجعة قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته والمسودات التي تم العمل عليها سابقا، وتوصي اللجنة أخذ توصيتها رقم (47) على التقرير الدوري الأول عين الاعتبار حال عملها على مشروع القانون الجديد.

ثاني عشر: الحق في التنمية

44. تلاحظ اللجنة ان الدولة الطرف لطالما تواجه ضغوطاً على البنية التحتية والموارد نتيجة استقبالها لموجات مختلفة من اللاجئين نتيجة الصّراعات وعدم الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي شكَّل من بين أمورا أخرى، تحدياً كبيراً لتحقيق نسب إنجاز عالية لأهداف التنمية المستدامة.
45. تشيد اللجنة بتوجه الدولة الطرف للمضي قدماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والخطط ومن ذلك البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024) والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019- 2025) والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) وغيرها.

وتشيد اللجنة بتوجه الدولة الطرف لتوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن ذلك اعتماد وزارة الصحة لنظام إلكتروني (حكيم) يهدف إلى زيادة فعالية الإدارة الطبية وتحقيق التطوير الجذري في الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين والوصول بها إلى أفضل المعايير الدولية إلى جانب الكفاءة الإقتصادية وتحسين إجراءات سير العمل، وكذلك ما قامت به وزارة التربية والتعليم بإنشاء منظومة التعلم الالكترونية "EDUWAVE" والتي تهدف إلى تزويد كافة طلاب المدارس والمعلمين ومديري الأنظمة التعليمية بالمعلومات التي تلبي احتياجاتهم.

ثالث عشر: الحق في الصحة

46. تشيد اللجنة بجهود الدولة الطرف لتطوير النظام الصحي بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني ذا الصلة، قانون المجلس الطبي الأردني رقم (18) لسنة 2022 والنظام المعدل لنظام المستشفيات الخاصة رقم (63) لسنة 2022 والنظام المعدل لنظام التأمين الصحي رقم (9) لسنة 2022، وما تم عقده من اتفاقيات وشراكات بين وزارة الصحة والجامعات لرفع قدرات الكوادر الطبية.
47. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بإتمام عملية حوكمة القطاع الصحي، والعمل على توفير نظام تأمين صحي شامل. ومواصلة جهودها للوفاء بنص المادة 39 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمتعلقة بمواصلة الجهود المنصبة على تطوير ومجانية الرعاية الصحية الأولية؛ والعمل على مكافحة الأمراض وقائيا وعلاجيا بما يكفل خفض الوفيات؛ ونشر الوعي والتثقيف الصحي؛ وتوفير الوعي والتثقيف الصحي؛ ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتدخين والمواد الضارة بالصحة؛ وغير ذلك مما تضمنته المادة المشار إليها.
48. توصي اللجنة الدولة الطرف بتوفير المرافق المناسبة لرعاية المرضى النفسيين، بما يضمن عدم الخلط بين المرض العقلي والنفسي، والعمل على التوعية المجتمعية بالمرض النفسي والمرض العقلي مع التفرقة بينهما بما يشمل السياسات العامة المتبعة.

رابع عشر: الحق في توفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية

49. ترحب اللجنة بتعديل أحكام المادة (6 / 5) من الدستور وبإقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، وبإقرار رئاسة الوزراء لوثيقة السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020 – 2023)، والاستراتيجية الوطنية العشرية للتعليم الدامج (2019 – 2029)، وتعديل قانون العقوبات رقم 27 لسنة 2017 بجعل الإعاقة ظرفا مشددا للعقوبة في جرائم الإيذاء الجسدي والنفسي والاعتداء الجنسي والاحتيال والإهمال في الرعاية أو الترك /التخلي، واستفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من نظام العمل المرن رقم 22 لسنة 2017، والخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة (2019 – 2029)، كما ترحب اللجنة بتصديق الدولة الطرف على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات في 2018، وزيارة المقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى الدولة الطرف في 2022.
50. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بمواصلة جهودها لرفع نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بسوق العمل بتوفير المزيد من فرص التدريب والتأهيل، مع تزويد الجهات المسؤولة بما يلزم لتتمكن من جمع البيانات والإحصاءات عن نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بسوق العمل، مما يُتيح معرفة التطور المحرز وتحديد حيز الفجوة وقياس أثر السياسات المتبعة؛ والتدخل بالتعديل متى دعت الحاجة.
51. توصي اللجنة بدعم الدولة الطرف للمنظمات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة مشاركتها والتشاور معها في اعتماد وتنفيذ السياسات ذات الصلة.

خامس عشر: الحق في التعليم والحقوق الثقافية

52. اطلعت اللجنة على ما ورد بتقرير الدولة الطرف والإجابة على قائمة المسائل المسبقة بتوجه الدولة الطرف نحو تعديل قانون التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994، ووضع الخطة الاستراتيجية للثقافة للأعوام (2017-2019)، وتعديل نظام رتب المعلمين في وزارة التربية والتعليم لسنة 2020 باستحداث رتب جديدة ورفع نسبة حوافز الراتب، وتُرحب اللجنة بجهد الدولة الطرف في هذا الشأن.

53.لم يقدم تقرير الدولة الطرف أو التقرير على المسائل المسبقة إفادة عن نسبة الموازنة المخصصة للتعليم الأساسي، واطلعت اللجنة على ما أفادت به تقارير الدولة الطرف بشأن الموازنة المخصصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

54.توصي اللجنة الدولة الطرف:

أ. رفع نسبة الموازنة المخصصة للتعليم العالي، ومعالجة أسباب انخفاض نسبتها المستمر على مدار الأعوام التي يغطيها التقرير الدوري المجمع الثاني والثالث.

ب. معالجة أسباب نقص المعلمين في المناطق النائية، سواءً بسبب ندرة التخصص أو وقف التعيينات بقرار من وزارة المالية.

ج. مواصلة اتباع سياسات فاعلة لضمان الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال، ومعالجة أسباب التسرب أو عدم الالتحاق بالمدارس.

سادس عشر: النشر والمتابعة

55.سيكون موعد مناقشة التقرير الدوري الرابع للمملكة الأردنية الهاشمية في الدورة الأولى من عام 2026، وفي هذا الإطار تأمل اللجنة أن يصلها التقرير في موعده. وتوصي بنشر التقرير والملاحظات والتوصيات الختامية على هذا التقرير على نطاق واسع، وفي أوساط السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجتمع المدني، وكذلك لعامة الجمهور. وتبدي اللجنة استعدادها لمساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها عبر أي شكل للتعاون الفني أو الحوار البناء.

## ملحق رقم (6) بيان اللجنة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2023/3/8

لجنة حقوق الانسان العربية

بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

يحتفل العالم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة دلالة على الاحترام العام الذي يُكنه المجتمع للمرأة ودورها المؤثر في المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية وباعتباره فرصة للتوقف وتقييم ما تم تحقيقه من انجازات على صعيد حقوق الإنسان للمرأة.

وقد اختارت الأمم المتحدة شعار الاحتفاء بالمرأة والاحتفال بيومها على نحو يعبر عن الشواغل الأساسية التي تعانيها المرأة في مجال التقدم التكنولوجي والرقمنة حيث وضعت شعار ((الرقمنة للجميع: الابتكار والتكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين)) إيماناً يقوة تأثير التكنولوجيا على الحقوق الإنسان للمرأة، فمن جهة تعتبر التكنولوجيا أداة مهمة وأساسية لدى المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسان، كما أن إشراك المرأة في التكنولوجيا يؤدي إلى إيجاد حلول أكثر إبداعًا وإمكانية أكبر للابتكارات التي تلبي احتياجات المرأة وتعزز المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى فإن الفضاء الرقمي أصبح بيئة يمارس فيها العنف والاعتداء على لمرأة.

ينحاز الإطار الحقوقي العربي إلى المرأة مدافعاً عن كرامتها الانسانية المتأصلة ويكفل احترام هذه الكرامة في مختلف النصوص، ولجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) على مدار سنوات عملها والتي ناقشت فيها ما يربو على عشرين تقرير وما تبع المناقشات من ملاحظات وتوصيات، سطرت خلالها اللجنة اجتهاداتها الفقهية، التي تشهد على توسع وانفتاح لصالح حقوق المرأة. وتلقِّي الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان للتوصيات الصادرة وعملها على تنفيذها.

وإن كانت المرأة مخاطبة بكافة نصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فاللجنة في تعاطيها مع نصوص الميثاق تُفسِح لها الرقعة الأوسع تحت الحق في المساواة وعدم التمييز والتي وردت في المادة الثالثة بنص: "الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة.

"وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق."

وما نصت عليها المادة 33 من الميثاق:

"تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الأفراد داخلها وحظر مختلف أشكال العنف وإساءة المعاملة بين أعضائها وخصوصاً ضد المرأة والطفل. كما تكفل للأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة الحماية والرعاية اللازمتين وتكفل أيضا للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.)

كما أن آخر الوثائق الحقوقية العربية ذات الصلة تمثلت بـ ((الإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة ضد المرأة والفتاة)) والذي تم الإطلاق الرسمي لها يومي 5-2022/12/6. وفي هذا اليوم الأغر نجدد انحيازنا التام لحقوق الإنسان للمرأة وللكرامة المتأصلة فيها.

***

**ملحق رقم (7) بيان اللجنة بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان 2023/3/16**

اليوم العربي لحقوق الإنسان

"الحق في تعليم ذي جودة"

2023/3/16

اليوم العربي لحقوق الإنسان يأتي احتفاءً بذكرى دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ، وهذا العام نحتفي بالذكرى الخامسة عشر عاما على النفاذ وعلى إنشاء لجنتنا (لجنة الميثاق)، وقد أصبحت الدول الأطراف بالميثاق سبعة عشر دولة بإيداع جمهورية القمر المتحدة وثيقة تصديقها مستهل هذا العام.

اختيار شعار اليوم العربي لحقوق الإنسان لهذا العام "الحق في تعليم ذي جودة" يعبَر عن الإدراك العميق لأهمية هذا الحق والذي أفرد له الميثاق العربي لحقوق الإنسان المادتين (41 و42) والتي تضمنتا 9 أجزاء، مما يعكس الرؤية لهذا الحق، وطبيعته التمكينية لممارسة حقوق أُخرى كونه عنصر أساسي في بيئة ممارسة حقوق الإنسان، كما أن غاياته تتجه إلى إنماء الشخصية الإنسانية، وهذا ما أكَد عليه الميثاق العربي لحقوق الانسان في مادته (41) إذ تنص على:

"تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية."كما أن "العمل المشترك للدول الأطراف في الميثاق" ورد حصرياً في الميثاق في هذا الإطار، فتنص في المادة 42 على: "تسعى الدول الأطراف للعمل المشترك وتعزيز التعاون فيما بينها على كل الأصعدة وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والإبداع ومنظماتهم من أجل تطوير البرامج العلمية والترفيهية والثقافية والفنية وتنفيذها."

وباحتفال اليوم نجدد التذكير بما صدر عن لجنة الميثاق من توصيات عن الحق في التعليم عن عشرين تقرير بين أولي ودوري للدول الأطراف في الميثاق، هذه التوصيات تُشكل توصيف لأهم المعوقات التي جابهت/تجابه المنطقة العربية. ما تم إنجازه من هذه

التوصيات في العديد من الدول نراه خارطة طريق تَعظُم الاستفادة منها بمشاركة الدول تجاربها بعضها البعض.

ونعول على تعاوننا مع باقي آليات العمل العربي المشترك "الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والبرلمان العربي" في توفير مسارات لتبادل الخبرات بين الدول، ولتقديم يد العون فيما لم يتم إنجازه من توصيات بعد، في إطار تنفيذ غايات الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

***

## ملحق رقم (8) بيان اللجنة حول القصف والحصار الكامل لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية

بتاريخ 2023/10/15

القصف والحصار الكامل لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية

تتابع لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) عن كثب سلسلة الجرائم والانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وتأكد على ضرورة الالتزام بالميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي نادى بـ "رفض أشكال العنصرية والصهيونية كافة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالميين" والذي نص في مادته الثانية على "أن أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية كافة هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها." وأن "للشعوب كافة الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي".

حماية المدنيين أساس لا يمكن الحيد عن تحققه تحت أي ذريعة، إلا أن ما نشهده من عقوبات جماعية بشكل موسع ضد سكان غزة من قطع إمدادات الغذاء والمياه والوقود والدواء واستهداف المنشآت الطبية والتعليمية والبنية التحتية وقصف الأحياء السكنية ترقى لجريمة إبادة جماعية. هذا بجانب تهديد أطراف دولية بوقف المشروعات التنموية عن الشعب الفلسطيني بما يمثل غطاء لهذه الجرائم من تلك الأطراف.

أعداد الضحايا في تزايد جراء مواصلة قصف القوة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة والهجمات على الضفة الغربية، معظمهم من النساء والأطفال. مما يتوجب معه وقف كافة الجرائم والاعتداءات الممنهجة وتوفير الحماية الدولية للمدنيين وتفعيل دور الآليات الدولية للمساءلة والمحاسبة عن كافة الجرائم. إن الإفلات من العقاب والصمت عن الجرائم الممنهجة من مسببات الوضع الراهن. وقد صدرت التقارير المتتالية عن لجان التحقيق التي شكلها

مجلس حقوق الإنسان والتي رصدت جرائم القوة القائمة بالاحتلال، إلا أن عدم التعاطي مع هذه المعطيات طمأن القوة القائمة بالاحتلال لارتكاب المزيد وقتل الأمل في الشرعية الدولية لدى الشعب الفلسطيني، وبعد أن شهد قطاع غزة جرائم ضد مسيرات العودة السلمية في 2018 دون تحرك دولي لحمايتها، نشهد الآن جرائم ترقى لإبادة جماعية.

***